بسم الله الرحمن الرحيم

السيد ممثل فخامة رئيس الجمهورية

السيدات و السادة أعضاء الحكومة،

السيدات و السادة الولاة،

السيدات والسادة المنتخبين و إطارات الدولة

السيدات و السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله و بركاته،

يسعدني أن أتواجد بينكم في هذه الجمع الذي يلتم بصفة دورية منذ بضعة سنوات مشكلا بذلك تقليدا حميدا للتواصل بين الوزراء و الولاة لتعميق التنسيق بين عمل الحكومة على المستوى المركزي و أداء الجماعات المحلية في البلديات و الولايات على امتداد مساحة وطننا.

يطيب لي، في البداية، أن أنوه بخيار المنظمين الموفق في تحديد المواضيع التي ستتمحور حولها أعمال هذا اللقاء، حيث أن المسائل المتعلقة بالامركزية كخيار لا بد منه للنشاط العمومي و ديمومة الخدمات العامة الجوارية و جاذبية الإقليم من منظور التحدي المقاولاتي الذي تواجهه الجماعات المحلية و كذا إنشاء منظومة رقمية حديثة و مبسطة و إرساء مقاربة تعتمد على المبادرة الاقتصادية و الشراكة لبعث النشاط الاقتصادي المحلي،هي في مجملها بالفعل انشغالات تدخل في صلب جدلية دعم النمو الاقتصادي و توزيع ثمراته على

امتداد التراب الوطني تطبيقا للخيارات المعتمدة و المتمثلة في تنويع الاقتصاد و فسح المجال لكل المبادرات الاقتصادية الهادفة لخلق الثروة محليا.

أود، في الحدود الزمنية التي أتيحت لي أن استعرض أهم مساهمات قطاع المالية بالاضطلاع بالمحاور المتعلقة بتدعيم الدور الاقتصادي للجماعات المحلية وانخراطها في المسعى التنموي الشامل و تنويع الاقتصاد.

تتعلق هذه المساهمات بـ:

- ✓ نظم الجباية،
- ✓ التسيير الميزاني،
- ✓ توفير العقار الصناعي،
- ✓ تمويل التنمية المحلية.

السيدات و السادة أعضاء الحكومة،

السيدات و السادة الولاة،

السيدات و السادة الحضور،

بالنسبة للميزانية وفي مسعى تحديث النظم المطبقة لإعداد و تسيير و مراقبة الميزانية طبقا للإطار المحدد في القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 و المتعلق بقوانين المالية تم إعادة تكييف مدونة الاستثمار العمومي قصد السماح للجماعات المحلية بتوجيه برنامج التجهيز العمومي ليتماشى مع أولوياتها القطاعية و الجغرافية.

و يتعين لذلك تعميم استعمال مخططات التهيئة الولائية و البلدية

كأدوات مرجعية لتخطيط و برمجة عمليات الاستثمار.

و تهدف هذه العملية إلى توسيع التسيير غير الممركز لمشاريع التجهيز العمومي التي شرع فيها منذ سنة 2002 طبقا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية.

وفقا لذلك تم تحويل 34 بند متعلق بالخدمات العمومية القاعدية (التربية، التكوين، المياه و الصرف الصحي....) من نظام التسيير المركزي إلى نظام تسيير غير ممركز.

و لتحسين مرافقة البلديات في إنجاز المشاريع المسجلة، تم تكثيف تغطيتهم بالمراقبين الماليين، قصد إعادة التوازن في ميزانياتها مما يسمح لها ببلوغ حالة استقرار و استمرارية النفقات المحلية على المدى المتوسط.

و لتقويم المجهودات المبذولة في هذا الإطار يتعين الإشارة إلى المؤشرات التالية،

- تمثل البرامج الخاصة للتنمية 82% من العدد الإجمالي لبرامج الاستثمار العمومي و 34% من حيث القيمة،
- في حين يخصص 100 مليار دينار كمعدل سنوي للبرامج البلدية للتنمية موزعة على الولايات و يتم تبليغ هذه البرامج للولات الذين يتكفلون بتوزيعها على البلديات حسب الأولويات المحددة محليا.

أما بالنسبة لمساهمة الجباية في التنمية المحلية يجدر الإشارة أن نشاط الإدارة الجبائية يندرج في إطار مسارها اللامركزي ويتم هذا التكيف عن طريق توزيع المنتجات المالية المتحصل عليها محليا, وفقا للنصوص التشريعية المقررة فى هذا الشأن.

و يوجد حاليا تقريبا 23 ضريبة ورسم تخصص عائداتها كليا أو جزئيا للجماعات المحلية وكذا لصندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية الذي يتكفل بتمويل عمليات المعادلة وتوازن ميزانيات البلديات.

و يجب في هذا المجال التذكير بأن تحصيل الجباية المحلية في تطور مستمر إذ يسجل 343 مليار دينار في 2013 و 437 مليار دينار في 2017. أي ما يمثل نمو بنسبة 27%. و تمثل عائدات الجباية المحلية 16%من إجمالي الجباية العادية المحصلة.

من جهة أخرى، تسهر وزارة المالية على توظيف الجباية كأداة لتطوير الاستثمارات و الحث على توجهها نحو القطاعات المنتجة للثروة ولمناصب الشغل.

كما أود الإشارة إلى الإصلاحات الجارية من أجل تسريع وتيرة تحديث الإدارة الجبائية من خلال مراجعة طرق التسيير و التنظيم و كذا تخفيف الإجراءات و ترقية الحس المدني في الميدان الجبائي من اجل تحصيل جبائي أفضل.

و لمرافقة هذه الديناميكية تم استحداث تنظيم غير ممركز لتسيير الجباية من خلال إنشاء هيأت جديدة والمتمثلة في مراكز الضرائب و المراكز الجوارية للضرائب و المراكز الجهوية للضرائب و التي هي موزعة على كل التراب الوطني.

وبغية تحسين التأطير القانوني للجباية المحلية، تسعى الحكومة و وزارة المالية بالتعاون مع وزارة الداخلية على العمل لإدخال إصلاحات على الجباية المحلية و هي موضوع فوج عمل بين الوزارتين.

السيدات و السادة أعضاء الحكومة،

السيدات و السادة الولاة،

السيدات و السادة الحضور،

تنمية الجماعات المحلية تتطلب تعبئة موارد مالية معتبرة و لتكفل بهذه الحاجيات تم استحداث صناديق استثمار ولائية بموجب قانون الملية التكميلي لسنة 2009 للمساهمة في رأس مال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشأة من طرف المقولين الشباب. في هذا الإطار تم تخصيص مبلغ قدره 48 مليار دينار لهذه الصناديق موزعة بالتساوي بينها أي مليار دينار لكل صندوق.

وصلت المبالغ المستعملة في إطار هذه الصناديق حتى سبتمبر 2018 ما قدره 4,9 مليار دينار غطت تمويل 80 مشروع إنتاجي موزعة على 29 ولاية. يتبين من هذا ضعف استعمال هذه الصناديق و وجود هامش معتبر لتحسين الأداء في هذا المجال. وبغية تنشيط هذه الصناديق و تحسين جاذبيتها، تم تعديل اتفاقية تسييرها الموقعة بين وزارة المالية و الشركات التي تسيرها بإدخال ترتيبات جديدة محفزة.

أما فيما يخص دعم الاستثمار العمومي في مناطق الجنوب و الهضاب العليا يتجلى حجم و نوعية الجهد الميزاني المبذول على المستوى الوطني من خلال صندوق التنمية لمناطق الجنوب و صندوق تنمية الهضاب العلية، الممولة من اقتطاعات من الجباية البترولية بنسبتي 2% و 3% على التوالي.

و يجب الإشارة في هذا الموضوع أن مجال استعمال هذه الصناديق يبقى محدودا و لا يسمح باستعمال الموارد المسجلة لتنمية المناطق المعنية بكل سهولة. و لذا تمت المبادرة بإدخال تعديلين في مشروع قانون الملية لسنة 2019 و ذلك لتوسيع مجال استعمال هذه الصناديق للتكفل بالنفقات المرتبطة بالتنمية البشرية في مجال تحسين ظروف المعيشة لسكان ولايات الجنوب و الهضاب العليا.

علما أن المبالغ المتوفرة في هذه الصناديق إلى غاية سبتمبر 2018 تفوق 118 مليار دينار لصندوق الجنوب و 205 مليار دينار بالنسبة لصندوق الهضاب العليا.

و لتبيان استعمال موارد هذه الصناديق في سنة 2018 يمكن ذكر أهم المشاريع :

صندوق التنمية لمناطق الجنوب

- برنامج لتحسين التموين بالماء الشروب لولايات بسكرة و ورقلة بمبلغ 1,6 مليار دينار،

- دعم لفائدة مستعملي الكهرباء في ولايات الجنوب بمبلغ يفوق 9,6 مليار دينار،
- دعم السكن لفائدة أدرار، تمنراست، إليزي و بشار بمبلغ يفوق 2,3 مليار دينار.

صندوق الهضاب العليا

- برنامج لتحسين التموين بالماء الشروب لفائدة 15 ولاية بمبلغ يفوق 11,9 مليار دينار.

ويمكن الإشارة إلى استفادة هذه المناطق من موارد إضافية موجهة للسكن الريفي من خلال تخصيص مبلغ 18 مليار دينار من الصندوق الوطني للسكن.

بالنسبة لتوفير العقارات لاستقبال المشاريع الاستثمارية، تسهر مصالح وزارة المالية عبر إدارة أملاك الدولة بتوفير كل الإمكانيات و التسهيلات اللازمة و التي تمس كل النشاطات الاقتصادية مع الإشارة إلى الدور المحوري الذي خول للوالي. إذ تقوم مصالح أملاك الدولة بتحرير عقد الامتياز على أساس مقرر للوالي.

كما يساهم توفير العقار التابع للأملاك الخاصة للدولة في إنجاز برنامج الحظائر الصناعية المبرمجة في كل التراب الوطني قصد تحفيز التنمية المحلية .

السيدات و السادة أعضاء الحكومة،

السيدات و السادة الولاة،

السيدات و السادة الحضور،

قي الختام أود التذكير بأن كافة الإصلاحات تندرج ضمن النموذج الجديد للتنمية الاقتصادية المعتمد من طرف مجلس الوزراء. و يتطلب تطبيق هذا النموذج تعبئة كل الموارد المتوفرة محليا لضمان أحسن الظروف لتحقيق جاذبية الاستثمارات في أماكن تواجدها.

وفي هذا السياق يعد دور الوالي أساسيا كأول مسؤول عن دفع عجلة التنمية على المستوى المحلي ويتسنى له في هذا السبيل استعمال و توظيف كل الأدوات والموارد التي وضعتها الدولة تحت تصرف الولاية.

تلكم هي بعض الملاحظات التي كنت أرغب أن أتقاسمها معكم لإثراء النقاش في المسائل الهامة التي كان لكم فيها الفضل في طرحها للنقاش بمناسبة هذا اللقاء الهام.

مع تمنياتي الخالصة لنجاح أشغال هذا اللقاء، أشكركم على كرم الإصغاء و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته.